رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٣
تاريخ قبول البحث ٢ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

المناطق المتنازع عليها في العراق - دراسة قانونية سياسية

Disputed areas in Iraq - a political legal study

الباحثة: ذرى صادق عبدالله

Researcher: Dhuri Sadiq Abdullah

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

dhrysadq385@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عرِفَ الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الارض أشكالا من الصراع والنزاع والتناقض، سواء أكان هذا الصراع او التنازع بينه وبين بيئته المحيطة أو بينه وبين أبناء جنسه، وكان دوماً مُطَالباً بمجابهة هذه التحديات والخروج منها بما يُحَقِّقْ مصلحته واستمراره، ثم اصبح مطالباً بما يحقق مصلحة أُسرته ثُمَّ قَبيلته ثُمَّ بلاده، وهذا كله هو ما أصبح يعرف اليوم بالنزاعات أو الصراعات المختلفة. فالنزاع إذاً مظهر لتأزم العلاقات، وانسداد سبل الحل القائمة أو المتاحة، وهناك آثار تترتب على النزاعات؛ منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي، لذلك فأن لتحليل النزاع الاثر البالغ في الوصول الى حل النزاع عبر ما يتمتع به من دور فعال في استكشاف كافة العناصر من أصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين والاسباب والقضايا التي تتضمنها المناطق المتنازع عليها والبعد الإداري والدستوري لها، ومدى فاعلية المادة (١٤٠) من الدستور العراقي.

الكلمات المفتاحية: "العراق"، " مناطق النزاع"، "الدستور"

Abstract

Since the beginning of his existence on the surface of the Earth, man has known forms of conflict, conflict, and contradiction, whether this conflict or dispute was between him and his surrounding environment or between him and his kind. He was always required to confront these challenges and emerge from them in a way that achieves his interest and continuity. Then he became required to do what achieves the interest of his family. Then his tribe, then his country, and all of this is what has become known today as various disputes or conflicts. Conflict is therefore a manifestation of the deterioration of relations and the blockage of existing or available means of solution, and there are consequences resulting from conflicts. Some of them are positive, and some are negative. Therefore, conflict analysis has a significant impact on reaching a solution to the conflict through its effective role in exploring all the elements of direct and indirect stakeholders, the causes and issues contained in the disputed areas, and their administrative and constitutional dimension. And the effectiveness of Article (140) of the Iraqi Constitution.

Keywords: "Iraq", "Conflict Areas", "Constitution"

المقدمة:

عرِفَ الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الارض أشكالا من الصراع والنزاع والتناقض، سواء أكان هذا الصراع او التنازع بينه وبين بيئته المحيطة أو بينه وبين أبناء جنسه، وكان دوماً مُطَالباً بمجابهة هذه التحديات والخروج منها بما يُحَقِّقْ مصلحته واستمراره، ثم اصبح مطالباً بما يحقق مصلحة أُسرته ثُمَّ قَبيلته ثُمَّ بلاده، وهذا كله هو ما أصبح يعرف اليوم بالنزاعات أو الصراعات المختلفة، لا تخلو اي أمة من ظهور صور ومظاهر متعددة للنزاع في بعض القضايا، ويختلف الناس أيضاً في سبل تعاطيهم مع النزاع عند وقوعه، فالرصيد الثقافي والتربوي بين الناس يختلف، وهذا بدوره يترك آثاراً حول سبل وكيفية إدارة النزاع والبحث عن حلول له، فالنزاع

إذاً مظهر لتأزم العلاقات، وانسداد سبل الحل القائمة أو المتاحة، وهناك آثار تترتب على النزاعات؛ منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي، وللإنسان في إدارته للنزاع دور في تحديد ما يناسب من هذه الآثار، وللنزاع أسبابه المفضية إليه، وله أيضاً مراحله التي يمر فيها من بداية التأزم، إلى حدوث وخروج مظاهر النزاع، ونتائجه على السطح. إنّ حلّ النزاع بين المتخاصمين هو من أعظم القربات والطاعات، ونوع النزاع وطبيعته وأطرافه هو ما يحدد الآلية المناسبة له، فنزاع الأخوة والأشقاء، وأبناء الدين والوطن، والوظيفة أو المؤسسة المشتركة، ليس كنزاع مع عدو متربص يسرق الوطن، ويقتل البشر، ويقتلع الشجر والحجر. أسباب النزاعات اختلاف طريقة الفهم بين البشر الذي يُعد سبباً رئيسياً في حدوث النزاع. اختلاف الثقافة؛ فكل إنسان له رصيد ثقافي يختلف عن الآخر. الاختلاف في تقدير المصلحة، فكلٌّ يتناول المصلحة من الزاوية التي تناسبه، فهناك من تكون المصلحة لديه رهينة الهوى والشهوات والطمع، وهناك من تكون المصلحة لديه قائمة على القيم، والمبادئ الأصيلة، وحسن فهم المصلحة العامة.

اهمية المبحث: ان للبحث أهمية كبيرة في معرفة النزاع بشكل أدق وحله عبر استخدام العديد من الادوات، فمن الناحية النظرية لابد من التطرق الى ماهية تحليل النزاع كي تمثل خطوة مهمة نحو الاستخدام العملي في الحياة الواقعية سواء من قبل الفراد أوالجماعات أو الدول.

اشكالية المبحث: تكمن مشكلة البحث في مدى تأ ثير تحليل النزاع لايجاد الحل المناسب، كذلك تكمن المشكلة في تعدد المفاهيم والتعاريف وادوات الوصف والتحليل التي يتم استخدامها في تحليل النزاعات، وماهي مشكلة التقسيم الاداري والسياسي؟ وما دورها وتأ ثيرها التأريخي في عملية التحليل؟ وماهية البعد النظري للمناطق المتنازع عليها والبعد الإداري والدستوري لها، ومدى فاعلية المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ؟

فرضية المبحث: أن تحليل النزاع يمتلك العديد من المميزات والخطوات والعناصر التي تشكل نقطة مهمة في إ تجاه حل النزاع، بالاضافة الى الطرق التي تمتلكها في سبيل الوصول الى الحل المناسب، فن هنا ينطلق بحثنا من فرضية مفادها أن لتحليل النزاع الاثر البالغ في الوصول الى حل النزاع عبر ما يتمتع به من دور فعال في استكشاف كافة العناصر من أصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين والاسباب والقضايا التي يتضمنها النزاع، بالا ضافة الى ان لادوات التحليل الاثر الكبير في أستكشاف ذلك.

منهجية المبحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ضمن أختصاص دراسات السلام وحل النزاعات، عبر وصف عملية تحليل النزاع وتحليليه لبيان مدى تأ ثيره في عملية حل النزاعات بشكل سليم ومناسب.

هيكلية البحث: تناولنا في بحثنا هذا محورين فضلا عن المقدمة والخاتمة، في المحور الاول تناولنا الاطار النظري والمفاهيمي والتحليلي والوصفي للنزاع, وايضا تناولنا في المحور الثاني البعد الاداري والسياسي للمناطق المتنازع عليها تأريخيا قبل ١٩٦٨ وبعد عام ٢٠٠٣.

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي والتحليلي للنزاع.

ان النزاعات مع اختلاف أسبابها وتداعياتها، تمثل ظاهرة ديناميكية في الحياة البشرية، وليست وليدة العصر الحديث، وانما رافقت الحياة البشرية عبر العصور، وفي جميع المجتمعات، وهي تتخذ أشكاال عديدة، وتحدث في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية، سواء في الاقتصاد أو في السياسة أو الدين أو المعايير الاخلاقية أو الطبقات االاجتماعية أو المهنية، وغالبا ما تكون ذات تأثيرات مدمرة حينما تكون النزاعات مسلحة.

النزاع لغة :ان مصطلح النزاع لغة يعني الخصومة، ونازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة، وبينهما نَزاعة بالفتح أي خصومة في حق[١] ، ونازعه فلانا على الامر او نازع فلانا في الامر اي خاصمه , جادله , غالبه , ونازعه في حقه , ونازع اخوته, او نازعه على ملكية الضيعة [٢]، والنزاع هو ترجمة لكلمة "conflit "الفرنسية، و"conflict "االنكليزية وهما من أمل الكلمة الالتينية "conflictus"[٣]، والتي تعني" الصدام، او الدخول في معركة"[٤]، نزاع، نِزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال، فالنزاع هو " ِصدام" بين شخصين أو بين مجموعتين أو بين طائفتين أو بين شعبين أو بين أمتين، والدخول في نزاع مع إنسان اخر يعني "االصطدام" به كما نصطدم بعقبة في الطريق [٥] .

النزاع اصطالحا: أما من حيث المدلول الاصطلاحي فيستخدم في مصطلحات الادبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة، ويعتبر مفهوم النزاع، كأغلب المفاهيم المستعلمة في الدراسات الاجتماعية من المفاهيم التي خضعت لتنوع واسع وجدليات كثيرة في تعريفها أو مفهومها، ومن الصعوبة بمكان تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة، لذا نجد العديد من المفاهيم والتصورات النظرية حول مصطلح النزاع بسبب الاختلاف في المدارس، الفكرية والتوجهات السياسية للباحثين في مجال دراسات السلام والنزاعات, فقد ورد تعريف النزاع في دائرة المعارف الامريكية بأنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الذي يتولد من التعارض أو عدم التوافق بين حاجتين أو رغبتين أو أكثر من حاجات الفرد أو رغباته"[٦].

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد أبرزت الطبيعة المعقدة لمفهوم النزاع، وبيان الدلالات والمعاني المختلفة للمفهوم وفي أكثر من بعد، فالنزاع من الناحية السياسية، يشير إلى موقف تنافسي، يكون أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم، مضطراً لاتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف االخر، في حين أن البعد النفسي للمفهوم يشير إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو للدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متناقضة تماماً

ومن التعريفات للنزاع : " هو أي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهم غير متوافقة" "سعي جماعات مختلفة لبلوغ أهداف مختلفة، سواء تم استخدام وسائل سلمية في النزاع أو استخدمت فيه القوة" [٧].

والنزاع يشير الى تنازع الارادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة اختلافية أكثر منها توافقية[٨]. وهناك مستويان

للنزاع كم ذهب اليه أرسطو، فقد أشار الى ان النزاع قد ينشأ على مستوى الافراد، ويكون سببه ومصدره النضال من أجل اشباع حاجات الفرد الاساسية، أو يحدث على مستوى الجماعات، ويمثله نزاع الطبقات، والذي يكون سببه ومصدره عدم المساواة في الحقوق السياسية والثروة، وهذا ما ينطبق على التاريخ الانساني حسب وجهة نظره .[٩] كما عُرف النزاع من جانب الا خر بانه "عبارة عن تفاعل اجتماعي يتنافس فيه الاطراف على الموارد أوالقيم النادرة والتي يمكن أن تؤدي الى التعارض، وتتألف من ثلاثة أبعاد مترابطة وهي[١٠] .

١ _ حالة النزاع عدم التوافق.
٢_ مواقف النزاع (مجموعة من العوامل النفس ية).
٣_ سلوكيات النزاع (مجموعة من التصرفات ذات الصلة بأ طراف النزاع بشأ ن القضية محل النزاع).

(١١), وعُرف النزاع بشكل أشمل على أنه "وجود طرفان أو أكثر من أصحاب المصالح غير المتوافقة الذين يُعَبرون عن مواقفهم العدائية أو عن مصالحهم من خلال أفعال تلحق الضرر بلاخرين، وقد تكون الاطراف أفراداً أو مجموعات صغيرة أو كبيرة أو دولا، حيث يمكن أن تتباعد المصالح بطرق عديدة مثل: [١٢].

١_ الوصول الى الموارد وتوزيعها مثل الاراضي والاموال ومصادر الطاقة والغذاء.
٢_ السيطرة على السلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي.
٣_ الهوية المتمثلة في المجتمعات الثقافية والاجتماعية والسياسية .
٤ _ الحالة أو القيم، ولا سيما تلك المتجسدة في أنظمة الحكم أو الدين أو الايديولوجية". عليه يُمكن تعريف النزاع على أنه "عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر من أطراف النزاع، حيث يحاول كل طرف بشتى الوسائل الحصول على مصالحه سواء كانت هذه المصالح اقتصادية أم سياسية أم إ جتماعية أم ثقافية". بشكل عام هناك من برى بأن رؤية المجتمع للنزاعات تطورت بشكل كبير في القرن الماضي , حيث يمكن تلخيص ثلاث وجهات نظر مختلفة حول النزاعات [١٣].

لقد برزت مشكلة مايعرف ب (المناطق المتنازع عليها) بعد العام ٢٠٠٣ كأحد آهم واعقد المشاكل التي يعاني منها العراق وهي احدى القضايا الاشكالية التي عاقت واخرت عملية اعادة بناء وتحديد معالم شكل العراق الجديد، لعبت خلالها الادعاءات التأريخية (المؤلفات والروايات) للقوميات والمكونات العراقية المتعددة والمتضاربة دورا" خطرا"وكانت أحد اسباب رفع سخونة المشهد السياسي وظهور بوادر حرب أهلية على الافق وزادت من حدة التعنت والتعصب القومي واضعفت سبل التقارب والتوافق والتفاهم . ولمصطلح أو تعبير "المناطق المتنازع عليها"* فقد شاع في العراق في مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ لتوصيف الحال الإداري والسياسي لمناطق كوردستانية ذات أغلبية كوردية حتى الوقت الراهن أو كانت كذلك في السابق[١٤]، فضلاً عن المناطق التي جرى تعريبها وذلك بأرسال عائلات عربية إليها من أجل تغيير التركيبة السكانية لها، وهي سياسة عرفت بما يسمى بـ "التعريب"[١٥]، وقد ارتبطت إدارياً بالمركز أو بمحافظات من خارج الإقليم خلافاً لأصولها التاريخية والجغرافية والقومية، وتغيرت نسب الأقليات فيها اثر عمليات تغيير ديموغرافي مبرمج خططت لها ونفذتها الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد منذ تأسيس الدولة العراقية

الحديثة عام ١٩٢١ بأساليب وطرق مختلفة تنوعت بين الترغيب ومنح المكافآت السخية لمن يؤيد ويساير، ومن ثم استغلال سلطة الدولة القوية في الضغط والتوجيه والحرف وفرض الأمر الواقع، وكذلك تشكيل وحدات وتنظيمات إدارية جديدة في غير أوانها، وإلغاء أخرى كانت قائمة في محلها تبعاً لما تقتضيه حاجة التغيير الديموغرافي والتعريب، وبين استخدام القوة في الترحيل الجماعي إلى مناطق مختارة ليس للكورد علاقة بها، والتهجير القسري من مناطق هم أهلها، والقتل على النوايا لمن يشك به، والاختطاف لأغراض الإقصاء والتغييب، لذوي الأصول غير العربية وغيرها. مجموعة من الأساليب كانت الغاية منها تغيير المنطقة وذلك بإلغاء صفتها أو طبيعتها إلى أخرى وهكذا[١٦].

لقد كان لسياسة التعريب نتائج وخيمة وكبيرة وظالمة على حياة الكثير من الناس في تلك المناطق في عهد النظام السابق وحتى بعد سقوطه، إذ مرت العديد من السنوات من دون التوصل الى آلية من أجل تفعيل المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة في أثناء فترة حكم مجلس الحكم، وكذلك المادة (١٤٠) في الدستور الدائم والذي حدد لها سقف زمني ينتهي في نهاية العام (٢٠٠٧)[١٧].

ويعد العراق من البلدان التي تتمتع بالتنوع العرقي والديني واللغوي، ألا أن ذلك التنوع لم يتبلور في مشروع وطني يكفل التعايش والتنمية والاستقرار، فمع إنشاء الدولة الحديثة (الدولة العراقية في العام ١٩٢١م، ظلت مسألة السيادة والوحدة هي الهاجس الأول، وأن أي حديث عن أقليات كان يتم التعامل معه بحذر خوفاً من أي دعوات انفصالية تهدد وحدة الدولة، لكن مع كل ذلك حاول النظام الملكي السماح ببعض المشاركة السياسية والاقتصادية للاقليات الاثنية في العراق، إلا أن حكومات العهد الجمهوري بعد العام ١٩٥٨م، ولا سيما المرحلة الشمولية بعد العام ١٩٦٨م والتي عملت على احتكار السلطة السياسية والاقتصادية وتركيز الموارد القومية بشكل غير متناسب في يد حزب واحد، وشخص واحد، ما ادى الى اثارت النعرات العنصرية والطائفية، وانهيار التوازن الاجتماعي التقليدي في العراق بشكل كبير[١٨].

المحور الثاني: البعد الإداري للمناطق المتنازع عليها تاريخياً (التقسيم الإداري – السياسي قبل وبعد عام ١٩٦٨ وبعد عام ٢٠٠٣)

ومما يجب الاعتراف به أن الشعب العراقي منقسم على نفسه أكثر من أي شعب أخر، فهو متعدد الأعراق والأديان والمذاهب، وأن تعددية مكونات الشعب وليدة الجغرافية والتاريخ وليست لعنة أو سبة بل هي مدعاة للفخر والتآخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن، وإثراء المجتمع لو أحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية وعدالة، إذ يقول المثل الإنكليزي (unity is in diversity) أي الوحدة في التعددية، ولكن الوحدة في التعددية لن تتحقق إلا إذا تعاملت الدولة مع جميع مواطنيها بالتساوي في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، لتشعرهم بأنهم حقاً مواطنون من الدرجة الأولى ليسوا مواطنين على درجات متفاوتة. فالصراعات بين مكونات الشعب العراقي في الماضي كانت بسبب التمييز بينهم وغياب العدالة ومحاباة مكونة على حساب المكونات الأخرى، واستئثار فئة واحدة منها بالسلطة والثروة والنفوذ والوظائف المدنية والعسكرية وغيرها[١٩].لقد

أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧ بأن المسلمين في العراق يمثلون غالبية السكان العظمى، إذ بلغ عددهم (١١,٤٧٤,٧٢٩٣) فرداً، أي ما يعادل (٩٧%) تقريباً من مجموع السكان العراقيين البالغ (١١,٨٦٢,٦٢٠)، لذلك فإن بقية الطوائف الدينية الأربع (المسيحيون، اليزيديون، الصابئة، اليهود) يمثلون أقليات دينية في العراق، وهم موزعون كالتالي: المسيحيون (٢٥٣,٤٧٨) نسمة أي ما يعادل (٢,١٤%) من المجموع الكلي للسكان العراقيين، واليزيديون (١٠٢,١٩١) نسمة أي ما يعادل (٠,٨٦%)، والصابئة (١٥،٩٣٧) نسمة أي ما يعادل (٠,١٤%)، واليهود (٣٨١) أو ما يعادل (٠,٠١%) من مجموع السكان[٢٠].

أما بالنسبة لتوزيع الأقليات الدينية في العراق (عدا المسلمين)، يتضح بإن المسيحيين يمثلون حوالي ثلثي المجموع الكلي للأقليات الدينية في العراق (٦٥%)، يليهم اليزيديون ويمثلون (٢٦,٣%)، ثم الصابئة (٤,١%)، وأخيراً اليهود ويمثلون (٠,١%). وإذا ما أخذنا التوزيع النسبي لكل فئة دينية بصورة مستقلة على محافظات القطر، يلاحظ بأن هناك اختلافاً كبيراً وذلك على الشكل التالي:أن أكثر من ربع مجموع المسلمين العراقيين يعيشون في محافظة بغداد (٢٥,٨%)، في حين تصل نسبة المسلمين إلى أكثر من (٨%) في كل من محافظتي نينوى والبصرة. وبعبارة أخرى تصل نسبة المسلمين العراقيين إلى حوالي (٤٣%) في المحافظات الثلاث. بينما يتوزع الباقون على المحافظات الأخرى بصورة متقاربة في معظم المحافظات. وتبلغ مساحة المناطق المتنازع عليها ما يقارب الـ ٤٠ ألف كم٢، ويقطنها ما يزيد عن الـ ٣ ملايين نسمة من مكونات مختلفة من المكونات العراقية، مثل العربية والكردية والتركمانية والآشورية، بالإضافة إلى مجموعة من الأقليات العراقية الأخرى مثل الأيزيدية والشبكية وكذلك الكاكائية والزرادشتية وغيرها من الأقليات[٢١]. فضلاً عن ذلك، فإن المناطق المتنازع عليها تمثل مناطق واسعة وهي تمتد من الحدود السورية في ربيعة حتى الحدود الايرانية في مندلي وخانقين، وهي أيضاً تمثل الجزء الواقع ضمن الحدود الإدارية لكركوك، حيث تعد الجزء الاكبر والاكثر اهمية وحيوية، حيث تقع الابار النفطية الكبيرة، وأيضاً الانتشار السكاني الكثيف، والرمزية السياسية التي تمثلها كركوك[٢٢].

أما بالنسبة للأقضية المتنازع عليها والتابعة إدارياً لمحافظة نينوى فقد كانت ولاية الموصل العثمانية المستحدثة عام ١٨٧٩م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تتألف من ثلاثة سناجق (ألوية) وهي سنجق الموصل المتكون من ست أقضية وهي الموصل، دهوك، العمادية، زاخو، سنجار، وعقرة، وسنجق كركوك ويتكون من ست أقضية وهي كركوك المركز، أربيل، رانية، راوندوز، كفري، وكوى، وسنجق السليمانية. وعليه فإن سنجار وعقرة فقط من الأقضية المتنازع عليها، وكانت تحمل مرتبة قضاء، أما البقية فقد ظهرت كأقضية بعد العام ١٩٢١م، فمخمور كانت ناحية تابعة لقضاء أربيل، وبعد تشكيل لواء أربيل في ١٩١٩/١١/١م تم رفع مستواها الإداري إلى قضاء عام ١٩٢٧، والبقية وإن لم تكن حينها بمرتبة قضاء إلا أنها أسماء لمواقع ومناطق جغرافية ورد الكثير من المعلومات عنها، ومن أجل الخروج من إشكاليات الحدود الإدارية للأقضية وتقديم صورة بعيدة عن الخلط أو التشويه، تم تقسيم الأقضية المتنازع عليها والتابعة إدارياً لمحافظة نينوى إلى مجموعتين، الأولى وهي

المناطق المتنازع عليها والتي تقع شرق نهر دجلة وتشمل قضاء مخمور، قضاء الحمدانية، وقضاء الشيخان، والثانية وهي الأقضية المتنازع عليها والتي تقع غرب نهر دجلة وتشمل أقضية تلعفر وسنجار[٢٣].

تحديد وتعيين (المناطق المتنازع عليها) في ظل عدم تطابق الرؤى والمواقف بين القوى والاحزاب السياسية العراقية حول تحديد وتعيين وحصر اسماء تلك المناطق ومن اجل تدعيم حيادية وموضوعية البحث نرى من الضرورة ان نتبع تحديدات بعثة الامم المتحدة في العراق(يونامي) التي انشأت لتقديم الدعم والمشورة للعراق ،وحسب ما جاء في مذكرة رئيس بعثتها ستيفان دي مستورا الصادر في حزيران سنة ٢٠٠٨ حول العمليات الممكنة لتسوية الحدود الداخلية(المتنازع عليها) في العراق, وبغض النظر عن مدى مقبولية تلك المذكرة من قبل اطراف النزاع فقد تضمنت مذكرة دي مستورا اسماء لاقضية ونواحي عراقية ترى المذكره بانها من (المناطق المتنازع عليها) والتي قسمها الى مرحلتين من التحليل لتلك المناطق وهي:[٢٤]،

اولا – المرحلة الاولى وتشمل المناطق التالية:

١–قضاء عقرة/ التابع من الناحية الادارية لمحافظة نينوى.

٢–قضاء الحمدانية/ التابع من الناحية الادارية لمحافظة نينوى.

٣–قضاء مخمورالذي يتبع اداريا"محافظة اربيل منذ العام ١٩٣٢ ومحافظة نينوى منذ العام ١٩٩١ م

٤–ناحية مندلي/ قضاء بلدروز في محافظة ديالى منذ عام ١٩٣٢ م وقد جرى تخفيض المستوى الاداري لمندلي من قضاء الى ناحية سنة ١٩٨٧[٢٥]،

ثانيا– المرحلة الثانية وتشمل الاقضية التالية

١– قضاء تلعفر/ التابع اداريا" لمحافظة نينوى.

٢– قضاء تلكيف / التابع اداريا" لمحافظة نينوى

٣– قضاء الشيخان/ التابع اداريا" لمحافظة نينوى.

٤– قضاء سنجار/ التابع اداريا" لمحافظة نينوى.

٥– قضاء خانقين /التابع اداريا" لمحافظة ديالى.

٦– محافظة كركوك [٢٦]،

وقد حلل تقرير بعثة الامم المتحدة في العراق(يونامي) برئاسة دي مستورا المرحلة الاولى الصادر في حزيران سنة ٢٠٠٨ م المناطق المذكورة اعلاه (الحمدانية و مخمور ومندلي وعقرة) ولم تصدر عن (يونامي) تحليل المرحلة الثانية مع قرب نهاية سنة ٢٠١١ م .

المحور الثالث: يمكن توضيح المناطق المتنازع عليها وفق مصدر اخر الا وهو:[٢٧]:

١. **مخمور**: والتي كانت تابعة مسبقاً للحدود الإدارية لأربيل، ولكن بعد غزو العراق لدولة الكويت أصبحت مخمور خارج الخط الأخضر وضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى، وهي ذات أغلبية كوردية مع وجود مجموعة من العشائر ضمن حدودها.
٢. **عقرة:** وقد جرى استفتاء فيها في بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضي، لتصبح جزء من الحدود الإدارية لنينوى، ولكن في عام ١٩٩١ أصبحت جزء من الحدود الإدارية لدهوك، وهي تتميز بغالبية كردية.
٣. **الشيخان:** وهي تقع ضمن الحدود الإدارية ل نينوى، ويسكنها العرب السنة والإيزديين والذين يختلفون فيما بينهم حول قوميتهم، هل هم كرد أم عرب.
٤. **سنجار**: والتي تقع من ضمن الحدود الإدارية لنينوى، ويسكنها مجموعات من العرب والإيزيديون، وكذلك مجتمعات صغيرة من العرب الشيعة.
٥. **تلعفر**: والتي تقع ضمن الحدود الإدارية لنينوى، ويقطنها التركمان المنقسمون طائفياً أساساً مع أغلبية سنية، وكذلك وجود عرب حافظ البعض منهم على هويته العربية ويتحدث بعضهم التركمانية وأصبح محسوباً كذلك على التركمان، كما ويطالب الأكراد بضم ناحية زمار والتي يسكنها الجرجرية المنقسمون أيضاً فيما بينهم بشأن قوميتهم.
٦. **الحمدانية:** وهي تقع ضمن الحدود الإدارية لنينوى، ويسكنها أغلبية مسيحية، هذا بالإضافة للعرب السنة والشبك والمنقسمين فيما بينهم أيضاً، ويختلفون بشأن قوميتهم هل هم عرب أم كرد أم هم قومية بحد ذاتها، كما أن البعض منهم من السنة، في حين أن البعض الآخر من الشيعة.
٧. **تلكيف:** والتي تقع ضمن الحدود الإدارية لنينوى، ويسكنها الأغلبية المسيحية مع وجود عدد من العشائر العربية والكرد، وقد كانت قبلة للشبك الذين قد هاجروا بسبب الاستهداف الطائفي.
٨. **ناحية القحطانية:** وهي التابعة لقضاء البعاج ويقطنها الإيزيديون.

ويمثل المسلمون غالبية السكان في المناطق المتنازع عليها، ففي محافظة دهوك حيث بلغ عددهم (٢٢٣,٦٧١) نسمة، أي ما يعادل (٨٩,٣٧%) من مجموع سكان المحافظة، وتبلغ نسبة المسيحيين في محافظة دهوك (٦,٦%) من مجموع المسيحيين البالغ عددهم (١٦,٥٩٧) في المحافظة، ويأتي اليزيديون بالدرجة الثالثة بعد المسلمين والمسيحيين من حيث العدد (٩,٦٨٥) نسمة، أو ما يعادل حوالي (٤%) من مجموع الفئات الدينية في المحافظة.

أما في محافظة نينوى فيشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان المحافظة، حيث بلغ عددهم (٩٥٣,٣٩٨) نسمة، أو ما يعادل (٨٦,٧%) من مجموع السكان في المحافظة، ومما هو جدير بالذكر أن غالبية اليزيديين في القطر يتركزون في محافظة نينوى، حيث بلغ عددهم (٨٩,٧٠٢) نسمة، أو مايعادل (٨،٢%) من مجموع سكان المحافظة، ويليهم المسيحيون (٥٣,٩٤٥) نسمة، أي مايعادل (٤,٩%) من مجموع سكان المحافظة، ثم الصابئة (١٢٥) نسمة، واليهود (٩) نسمات، ثم أصحاب الديانات الأخرى (٣) نسمات، أما الفئات الدينية الغير معروفة فقد بلغ عددها (٢,٦٢٧) نسمة[٢٨].

في حين بلغ عدد المسيحيون في نينوى (٥٣,٩٤٥) نسمة، وتتكون الغالبية العظمى لهم من العرب (٥٢,٥٠٥) شخص، أو ما يعادل (٩٧%) من مجموع المسيحيين في المحافظة، ويليهم من حيث العدد المسيحيون السريان والبالغ عددهم (١١٥٦) شخصا، أو ما يقارب (٢%)، كما يوجد (٩٤) شخص من المسيحيين الأكراد، و(٦٨) شخص من المسيحيين الأرمن، و(٧) من التركمان، وكذلك (٧) من الأكراد الفيلية. أما اليزيدية فيبلغ عددهم (٨٩،٧٠٢) نسمة، ويتألف جميعهم تقريباً من العرب (٨٩،٣١٥) شخص، أو ما يزيد بقليل على (٩٩%)، ويوجد إلى جانبهم (٢٩٨) شخص من الأكراد اليزيدية، و(٦٧) من الأكراد الفيلية، و(٢) من التركمان، وشخص واحد فقط من السريان وآخر من الأرمن، أما البقية فلا يزيد عددهم على (١٢٥) شخصاً غالبيتهم من العرب (١٢٢) شخص، كما أن عدد اليهود في محافظة نينوى لا يتجاوز (٩) أشخاص فقط، اثنان منهم عرب والباقون أكراد. يذكر أن هناك (٢،٦٢٨) شخصاً لم يذكروا شيئاً عن هويتهم الدينية والقومية[٢٩].

الخاتمة

يعد العراق من البلدان التي تتميز بالتنوع العرقي والديني والثقافي والأثني، ولكنه لا يعد بالمستوى الذي يصل فيه الصراع إلى هذا الحد وذلك لأن هناك بلدان مجاورة وتتمتع بأثنيات عرقية ودينية أكثر من العرق بكثير لكنها تنعم بالتعايش السلمي والأمن والأمان ولا تعاني من المشاكل التي يعاني منها العراق. وقد وصل العراق اليوم إلى درجة عالية من الخطورة والتي تتمثل بوجوده وكينونته وذلك بسبب التناحرات في الأقليات الدينية والعرقية المتواجدة فيه، وكذلك عدد من المخاطر متمثلة بالتدخلات اللإقليمية والدولية، علاوة عن المشاكل الداخلية مع ضياع الهوية العراقية الجامعة منذ العام ٢٠٠٣، ولا يعني هذا أن الهوية العراقية قبل العاد ٢٠٠٣ لا تعاني من مشاكل، إذ أن هذه المشكلة متجذرة منذ العام ١٩٢١ والمراحل التي تلتها من حدوث عدد كبير من التنافرات بين مكونات المجتمع العراقي مع غياب النهج الديمقراطي وتغييب واضح لمؤسسات المجتمع المدني والفعاليات المشابهة له.

الهوامش

[١] محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١ ، ص ٦٥٤

[٢] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعامر، ط ١ ، مجلد ١ ، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٩٣ .

[٣] القران الكريم، سورة الحج، الآية ٦٧ .

[٤] لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط ٣٥ ، مطبعة منفرد، طهران، ١٩٦٠ ، ص ٨٠١

[٥] د.غالينا لوبيموفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة، د. نزار عيون السود، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

6The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut Gerolier .Incorporated, 1992, p537

8Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Mail, Contemporary Conflict Resolution: The prevention Management And Transformation Of Deadly Conflicts Second Edition, Polity Press, .,.Malden U.S.A, 2009, p. 27

[٨] سماعيل مبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢, ص٢٣٣.

[٩] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، بنغازي، ٢٠٠٧ ،ص١٠٧.

[١٠] سيمون مايسون , ساندرا ريتشاد , ادوات تحليل النزاعات , ترجمة محمد الموشي , الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (sdc) منع النزاعات وتحويله , بيرن , سويسرا.

[١١] صمويل هنتغتون , صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي , ترجمة : د مالك عبيد ابو سهيوة ود محمود محمد خلف , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان , مصر .
[١٢] فرانسيس مارش واخرون , كتاب التربية من اجل السلام , تحرير : كرستين سابيروك , حركة الصقر العالمية , بروكسل. ٢٠١٥.
[١٣] فريق بدائل , دليل وتحليل حل النزاعات , نحو سلام مستدام , مؤسسة فرد ريش ابيرت الالمانية , سوريا. ٢٠١٤.
[*]المناطق المتنازع عليها: هي مناطق على شكل خط فاصل بين العرب جنوباً والمنطقة الكوردية شمالاً، وتشمل معظم محافظة كركوك والأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى وأجزاء من ديالى، تقطنها أقليات متعددة منها الأقلية الإيزيدية التي تمتد مناطقها من قضاء سنجار إلى قضاء شيخان، وبينهما عدد كبير من القرى والبلدات، ولا سيما سهل نينوى. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ حدد آلية معالجة النزاع على هذه المناطق وفق المادة ١٤٠ منه، إلا أن هذه المادة لم تطبق وبقيت آليات التطبيع من دون حل حتى الآن.
[١٤] محمد إحسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص٩.
[١٥] رانج علاء الدين، الصراع حول كركوك (لما الأزمة الحقيقية في بغداد وليس في أربيل)، مقال منشور على موقع بروكنكز الإلكتروني، ٢٠١٧/١٠/٢٠، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٩، https://www.brookings.edu/.
[١٦] محمد إحسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٩.
[١٧] قيس قره داغي، التمثيل الكوردي لمحافظة كركوك في دورات المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي، مقال منشور في موقع مجلة دنيا الوطن الإلكتروني، ٢٠٠٧/٤/٢٤، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢١، https://pulpit.alwatanvoice.com/.
[١٨] علي كاظم ضمد شياع، سياسة الحكومات المحلية تجاه الأقليات الاثنية في نينوى بعد العام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١.
[١٩] عبدالخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط١، دار ميزو بوتيميا، بغداد، ٢٠١١، ص١٤٥-١٤٦.
[٢٠] رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعرق (ماضيها وحاضرها)، ج٣، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٢٢٠.
[٢١] زيد سالم، المناطق المتنازع عليها في العراق بيئة جاذبة للجماعات المسلحة، مقال منشور على موقع العربي الجديد، ٢٠٢٢/٢/٢٨، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢، https://www.alaraby.co.uk/.
[٢٢] شورش حسن، المناطق المتنازع عليها.. ستراتيجية الإدارة المشتركة وحساسية التعامل معها، مقال منشور على موقع روداوا الألكتروني، ٢٠٢٠/١٠/٢٤، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٩، https://www.rudawarabia.net/.
[٢٣] هادي حسين محسن المفرجي، الوجود التاريخي للقبائل والعشائر العربية في الأقضية المتنازع عليها ١٨٠٠م-١٩٢١م، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦٣-١٠٦٤.
[٢٤] جريدة الشرق الاوسط اللندنية في ١٥/ ٦ / ٢٠٠٨
[٢٥] المصدر السابق نفسه.
[٢٦] المصدر السابق نفسه,
[٢٧] زين العابدين الحمزة، المناطق المتنازع عليها في نينوى: الأزمة والحل، مصدر سبق ذكره.
[٢٨] رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق (ماضيها وحاضرها)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٧-٢٣١.
[٢٩] رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق (ماضيها وحاضرها)، المصدر السابق نفسه، ص٢٦٨.

المصادر والمراجع:

١ـــمحمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١ ، ص ٦٥٤ ٢_أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعامر، ط ١ ، مجلد ١ ، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٩٣ .

٣_القران الكريم، سورة الحج، الآية ٦٧ .

٤_ لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط ٣٥ ، مطبعة منفرد، طهران، ١٩٦٠ ، ص ٨٠١

٥_د.غالينا لوبيموفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة، د. نزار عيون السود، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٧ ، ص ٧ .

٦ The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut Gerolier_ Incorporated, 1992, p537

٧ Lopez & Michael s. Stole, "International Relations Contemporary Theory and practice", Washington DC, Congressional Quartery, 1989, p429.

٨ Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Mail, Contemporary Conflict Resolution: The prevention Management And Transformation Of Deadly Conflicts Second Edition, Polity Press, Malden U.S.A, 2009, p. 27.,.

٩_ سماعيل مبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢, ص٢٣٣.

١٠_ شتيفان كالو،، معالجة النزاعات، ترجمة، يوسف حجازي، مركز الشرق الاوسط للديمقراطية واللاعنف، ط١ رام الله، ٢٠٠٦ ،ص١٣.

١١_مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، بنغازي، ٢٠٠٧،ص١٠٧

١٢_زينب وحيد دحام ,, الوسائل البديلة لحل النزاعات , ط١ , وزارة الثقافة والشباب , مديرة النشر , اربيل , ٢٠١٤, ص ٥٦.

١٣_سيمون مايسون , ساندرا ريتشاد , ادوات تحليل النزاعات , ترجمة محمد الموشي , الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (sdc) منع النزاعات وتحويله , بيرن , سويسرا.

١٤_ صمويل هنتغتون , صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي , ترجمة : د مالك عبيد ابو سهيوة ود محمود محمد خلف , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان , مصر .

١٦_ فرانسيس مارش واخرون , كتاب التربية من اجل السلام , تحرير : كرستين سابيروك , حركة الصقر العالمية , بروكسل. ٢٠١٥.

١٧_فريق بدائل , دليل وتحليل حل النزاعات , نحو سلام مستدام , مؤسسة فرد ريش ابيرت الالمانية , سوريا. ٢٠١٤.

١٨_ ليزا شيرك , استراتيجيات بناء السلام : هل يمكن بناء السلام ؟, ترجمة : هايدي جمال , اصدار جمعية الامل العراقية , دار الثقافة, مصر , ٢٠١١.

١٩_ بيس لايزر .,كتيب المصالحات وحل النزعات المجتمعية في شمال لبنان . ٢٠١٤.

٢٠_ Conflicts : Sources and Solutions, The McGraw- Hill Companies. 2001.

٢١_ Peter Waltensteen, Understanding Conflict Resolution, Sage Publisher, 2000, p.41

٢١_جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة،, وليد عبد الحي كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٤

٢٣_ عمر عبدالحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية، الأسباب والتداعيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥ ،ص ١٨ .

٢٤_محمد إحسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، -ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص٩.

٢٥_رانج علاء الدين، الصراع حول كركوك (لما الأزمة الحقيقية في بغداد وليس في أربيل)، مقال منشور على موقع بروكنكز الإلكتروني، ٢٠١٧/١٠/٢٠، أخر زيارة بتاريخ https://www.brookings.edu/.

_محمد إحسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، مصدر سبق ذكره٢٦، ص٩.

٢٧_قيس قره داغي، التمثيل الكوردي لمحافظة كركوك في دورات المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي، مقال منشور في موقع مجلة دنيا الوطن الإلكتروني، ٢٠٠٧/٤/٢٤، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢١، https://pulpit.alwatanvoice.com/.

٢٨_علي كاظم ضمد شياع، سياسة الحكومات المحلية تجاه الأقليات الاثنية في نينوى بعد العام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١.

٢٩_الموصل المحاصرة: ثاني أكبر المدن العراقية، مقال منشور على موقع بي بي سي عربي، ٢٠١٦/١٠/١٩، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢، https://www.bbc.com/.

٣٠_ Oliver Rasbotham and et al . Contemporary Conflict Resoulution The prevention Management and transformation of deadly conflicts, polity press 1st published, Cambridge UK, 2005, PP.27.

٣١_(المناطق المتنازع عليها)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٩٧), ٢٠١٩، ص٢٢٣.

٣٢_موقع لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق، متوفر على الرابط: http://www.com140.com.

٣٣_عبدالخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط١، دار ميزو بوتيميا، بغداد، ٢٠١١، ص١٤٥-١٤٦.

٣٤_رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعرق (ماضيها وحاضرها)، ج٣، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٢٢٠.

٣٥_زيد سالم، المناطق المتنازع عليها في العراق بيئة جاذبة للجماعات المسلحة، مقال منشور على موقع العربي الجديد، ٢٠٢٢/٢/٢٨، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢، https://www.alaraby.co.uk/.

٣٦_شورش حسن، المناطق المتنازع عليها.. ستراتيجية الإدارة المشتركة وحساسية التعامل معها، مقال منشور على موقع روداوا الألكتروني، ٢٠٢٠/١٠/٢٤، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٩، https://www.rudawarabia.net

٣٧_جريدة الشرق الاوسط اللندنية في ١٥/ ٦ / ٢٠٠٨